



عبدانبي الشعلة

الغذاء وثورة الجوع

وقفة

الحديثة، واستخدام طرق زراعية مبتكرة تتيح استهلاك اقل كمية من المياه، وتوسيع مشاريع الزراعة في البيوت المحمية، وما شابه. لقد خاضت المملكة العربية السعودية تجربة متميزة للإنتاج الزراعي في المنطقة، ودشنت برامج طموحة لإنتاج الأغذية في بداية السبعينات، ونجحت في تحقيق اكتفاء ذاتي وسد حاجاتها من القمح بالكامل، بل تمكنت من تحقيق فائض في إنتاجه بعد أن قامت باستصلاح وري أراضي صحراوية شاسعة معتمدة على مصادرها المائية الجوفية وتحلية مياه البحر، إلا إنها اضطرت لاحقاً إلى تعليق هذه البرامج لعدم جدواها الاقتصادية وعدم إمكانية استمرارها لتكلفتها العالية واستنزافها المفرط لمصادر المياه الجوفية الشحيحة وغير المتجددة.

سلطنة عمان تبرز كتجربة رائدة ناجحة في المنطقة، ويمكن بلورة جهد خليجي مشترك لدعمها وتأهيلها لتصبح سلة الغذاء الخليجي من خلال الاستثمار في تطوير بنيتها الأساسية الزراعية، وعلى الرغم من أنها لم تحقق اكتفاء ذاتياً فهي الدولة الخليجية الوحيدة التي بها قطاع زراعي منتج وواعد يعتمد على الأمطار الموسمية ويستوعب ربع القوة العاملة في البلاد. المحور الثالث هو الشراء الجماعي والتخزين. أما الرابع فهو الاستثمار في مشاريع زراعية في الخارج خصوصاً في المناطق والدول التي توفر الحوافز والمزايا المطلوبة للظروف المناخية الملائمة وتوفر المياه والأراضي والأيدي العاملة المناسبة والأنظمة والقوانين المشجعة إلى جانب ميزة قرب المسافة إن أمكن، على أن يخصص إنتاج هذه المشاريع بالكامل لاسواق دول المجلس لتوفير مصادر غذائية آمنة ومضمونة. مع الأخذ في الاعتبار بأن الاستثمار في المشاريع الزراعية في الخارج له مخاطره أيضاً خصوصاً في حالات القلاقل الداخلية وفي حالة نقص الإنتاج الغذائي في أي من تلك الدول، مما قد يلجئها أو يضطرها إلى منع أو تقنين التصدير كما حدث في روسيا العام الماضي، ولذلك يجب عدم التركيز على منطقة معينة، وتوزيع حقايق الاستثمارات الخليجية الزراعية على عدد من المناطق والدول.

في نهاية عقد الثمانينات كانت لي تجربة شخصية في هذا المجال من خلال عضويتي في مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار الزراعي التي أسست بقرار من اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية بإرسال قدره خمسمائة مليون دولار أميركي، والتي كان على رأسها الشيخ صالح عبدالله كامل، أطل الله عمره، والدكتور محمد بنده رحمه الله، وهي تجربة تحتاج إلى وقفة أخرى في المستقبل القريب إن شاء الله.

حالة من عدم الاستقرار السياسي في بلدان عدة ويهدد السلام والأمن العالميين". إضافة إلى ذلك، فإن تقديرات البنك الدولي تظهر أن أعداد من سقطوا إلى هوة الفقر المدقع في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بسبب ارتفاع أسعار الغذاء منذ شهر يونيو الماضي بلغ 44 مليون شخص ليصل العدد إلى 68 مليون شخص يقعون تحت خط الفقر البالغ 1.5 دولار أميركي للفرد في اليوم الواحد. إن الجوع لن يترك خياراً أمام هذه الملايين سوى الخروج إلى الشوارع واللجوء إلى العنف والنهب والسلب كما حدث مؤخراً في محيط قريب جداً منا. فارتفاع تكلفة المعيشة وأسعار المواد الغذائية كانت على رأس الأسباب التي أشعلت شرارة القلاقل والاضطرابات والثورة التي اطاحت في النهاية بنظام الحكم في تونس ومصر.

صحيح أن دول مجلس التعاون تقع في دائرة الدول المتمتعة بإمكانات التكيف مع مشكلة شح المواد الغذائية وارتفاع أسعارها وذلك بسبب قلة سكانها وارتفاع مداخيلها كما ذكرنا آنفاً، إلا أنها بالتأكيد ليست في مأمن أو معزل عن الدائرة الأكبر التي تضم الملايين من البشر الجياع والمعوزين، والملايين الأخرى المتزايدة من البشر المترفين الذين تتحسن ظروفهم المعيشية وترتفع احتياجاتهم الاستهلاكية من الأغذية في الدول الصاعدة اقتصادياً مثل الصين والهند وغيرها من الدول النامية، إلى جانب المتخمين من ملايين البشر في الدول المترفة في أوروبا والولايات المتحدة وغيرها من الدول الغنية المعروفين بإبرافهم ونهمهم الغذائي المعتاد. إن خطورة الوضع الغذائي وحساسيته تستوجب من دول المجلس الشروع في تشكيل لجنة عليا دائمة تضطلع بدراسة الوضع من كافة جوانبه وأبعاده، واقتراح الطول والإجراءات والخطط المطلوبة وإرسائها على أربعة محاور:

الأول تقليص حجم الاستهلاك عن طريق ترشيده من خلال برامج مكثفة للتوجيه والتوعية بضرورة تجنب الهدر والإبراف والتبذير مستخدمين وسائل الإقناع لتغيير السلوكيات والممارسات الاستهلاكية الخاطئة.

الثاني زيادة حجم الإنتاج الزراعي والغذائي في المنطقة بتكاليف مقبولة وأساليب مجدية اقتصادياً، مع الإدراك التام بأن البيئة في المنطقة غير مواتية لنهضة زراعية شاملة، مما يتطلب توفير محفزات وتكنولوجيا فعالة لزيادة الإنتاج الزراعي، وتأسيس معاهد ومراكز للبحوث والدراسات الزراعية في المنطقة أو تمويل برامج بحثية خاصة بالمنطقة في الجامعات العالمية المرموقة، والاستثمار في تطوير تقنيات متطورة لإنتاج أنظمة الري

وأمام موجة عارمة من ردود الفعل المشككة والرافضة لهذا التوجه سكتت الحكومة والفت خطتها بل إنها تهرأت من نوابها وأنكرتها، وذلك لاعتبارات إنسانية وأمنية. وأكدت بعدها مراراً أنها ملتزمة بسياسة الدعم ولا تتوي المساس ببنيتها المخصصة لبعض الخدمات والسلع الأساسية بما في ذلك دعم أسعار الطحين واللحوم الحمراء والبيض.

البحرين، ضمن مجموعة دول مجلس التعاون، تعتمد مجتمعة اعتماداً مرعياً ومتزايداً على استيراد احتياجاتها الغذائية من مصادر خارجية بنسبة تصل إلى 80% وبكلفة إجمالية قدرها 20 مليار دولار سنوياً. إلا أن هذا الوضع، على خطورتها، لا يمكن الركون إليه والاعتماد عليه، إذ إن نقص إنتاج المواد الغذائية وارتفاع الطلب العالمي عليها من جهة، وانخفاض حصص التصدير من مصادر الإنتاج وارتفاع المبرد لأسعار هذه المواد من جهة أخرى يفرض على دول المجلس إجراء مراجعة شاملة وعاجلة وتوجيه جهودها وإعداد خطط إستراتيجية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى لضمان توافر مصادر مضمونة لاحتياجاتها الغذائية.

لقد شهد العام 2008 ارتفاعاً حاداً لأسعار المواد الغذائية لم تشهد الإنسانية من قبل في تاريخها، وكان كفيلاً وكافياً لقرع ناقوس الإنذار وإيقاظ دول المجلس إلى خطورة الموقف الغذائي وحساسيته مما دفعها إلى التفكير الجدي لإعداد خطط لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة، وإن تطورات ومستجدات هذا العام لا تدعو إلى السكينة والاسترخاء في هذا المجال بل إلى مضاعفة الجهود وتكثيفها.

فالتقارير الأخيرة للبنك الدولي تؤكد أن الأشهر الستة الماضية شهدت ارتفاعاً حاداً لأسعار المواد الغذائية، وأن هذه المواد ارتفعت بنسبة 15% خلال الأشهر الثلاثة الماضية حسب مؤشر البنك الدولي للأغذية، وأن الأسعار ترتفع بمعدل 25% في العام حسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو". إن ارتفاع أسعار الوقود يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والنقل، والنمو الاقتصادي للدول المنتجة للأغذية يؤدي إلى زيادة الاستهلاك المحلي فيها ويقلص حصص التصدير، كما أن التقلبات المناخية والكوارث الطبيعية التي تعصف ببعض البلدان المنتجة تؤدي إلى إتلاف المحاصيل والتصدير، إلى جانب العديد من العوامل الأخرى.

وقد حذرت منظمة "الفاو" قبل أيام من أزمة غذاء تهدد استقرار العالم، وقال مديرها العام بكل وضوح "إن الفقراء هم أكثر من سيتأثر من انعدام الأمن الغذائي (...)" مما سيؤدي إلى

الأحداث الأخيرة المؤسفة التي تشهدها البلاد طغت، بطبيعتها وخطورتها، على نيا الزيارة التي قام بها وزير الصناعة والتجارة مؤخراً إلى البلدين؛ لتدشين مشروع زراعي مشترك بين القطاع الخاص في البلدين لإنتاج المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية في الفلبين وتصديرها إلى البحرين. هذه الخطوة الحكيمة الموقفة تستوجب وقفة تقييم وتقدير وتستحق الإشادة والإطراء والشاء في ضوء الأزمة العالمية المتفاقمة لنقص السلع والمواد الغذائية وارتفاع أسعارها.

وفي حقيقة الأمر فإن هذه الخطوة تأتي في انسجام تام مع توصيات الخبراء والمختصين بضرورة قيام الحكومات بدعم وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في التصدي لهذه الأزمة عن طريق توجيه جهوده واستثماراته نحو القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي والحيواني.

نحن في البحرين وباقي دول مجلس التعاون نوصفُ بأننا دول قادرة على التكيف مع انخفاض المعروض الغذائي عالمياً وارتفاع أسعاره بسبب قلة السكان وارتفاع مداخل دولنا.

في البحرين، ولعقود طويلة، دأبت الدولة على تخصيص مبالغ طائلة نسبياً ومتزايدة سنوياً ضمن ميزانياتها لتوفير الدعم المالي المطلوب لبعض المواد الغذائية والسلع والخدمات الضرورية الأخرى لإيقاظها على مستوى ثابت من الأسعار وتحصينها ضد موجات الارتفاع والتضخم المتلاحقة وجعلها في متناول الجميع، حتى أصبحت هذه المخصصات، في نظر البعض، تشكل عبئاً على ميزانية الدولة واستنزافاً لمواردها.

وقد تعرضت هذه السياسة قبل فترة وجيزة إلى انتقادات حادة بحجة أنها أصبحت وسيلة لتسرب هذا الدعم وإنسيابه نحو الشرائح التي لا تحتاج إليه أو تستحقه، وارتفعت أصوات داخل الأجهزة الرسمية المختصة منادية إلى ضرورة إعادة النظر في هذا الأسلوب وترشيده والبحث في إمكانية استبداله بألية أخرى تضمن وتتيح وصول هذا الدعم إلى الشرائح المحتاجة والمستحقة له فقط وبشكل أفضل.

هذا التوجه أثار الكثير من المخاوف والهواجس والتحفظات ولم يكن موقفاً من حيث التوقيت وطريقة العرض والإخراج، فقد جاء متزامناً مع موعد الانتخابات النيابية الأخيرة في البلاد، وجاء في نفس الوقت الذي بدأت فيه العديد من المجتمعات المحرومة والشرائح المهمشة في الوطن العربي وخارجه تتن وتغلي تحت وطأة الجوع والفاقة وارتفاع الأسعار، كما جاء في الوقت الذي برزت فيه الحاجة إلى توسيع شبكات الأمن الاجتماعي لحماية الشرائح الضعيفة.

قدمت تعازيها للضحيا ودعت إلى تغليب الحكمة

الأميرة سبيكة تتشاور مع المؤسسات النسائية لتوحيد الصف



إلى أهمية دور المرأة البحرينية في هذه المرحلة المهمة لما تتمتع به من قدرة وحكمة على تحمل مسؤوليتها الاجتماعية والوطنية بشكل كامل، داعية سموها الله العلي القدير أن يحفظ البحرين وقيادتها وشعبها من أي سوء.

وقد أعربت ممثلات مؤسسات المجتمع المدني النسائية عن تأييدهن الكامل لمبادرة صاحب السمو الملكي ولي العهد، مؤكداً أهمية تفعيل الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني بما يسهم في تعزيز روح الوحدة الوطنية ونبذ الفرقة، ومشيرات إلى أن المرحلة الحالية تتطلب إيجاد برامج عملية مشتركة في سبيل خلق جو من التمهدة وإنتاج الحوار الوطني.

والتحديث التي بدأها جلالة الملك من خلال طرح جميع وجهات النظر بموضوعية تامة وبما يتماشى مع ما يتمتع به شعب البحرين الأصيل من عادات وتقاليد تتكهنم من احتواء قضاياهم داخل البيت الواحد وبين أبناء الشعب الواحد الذي تحتضنه هذه الأرض الطيبة مهما اختلفت وجهات النظر.

ووجهت صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم الدعوة إلى المرأة البحرينية في مختلف القطاعات والتخصصات للقيام بدورها الأمول في التعامل مع هذا الطرف وتعزيز الوحدة الوطنية بوصفها الوسيلة الأهم للتعايش والتسامح، من أجل تنشئة جيل واعد قادر على ضبط النفس في مواجهة التحديات، ومقتنع بمبادئ التراحم والتعايش السلمي والقبول بالأخر، مشيرة سموها



من أجل المحافظة على المصلحة العليا للوطن"، مشيدة سموها بكل الجهود المخلصة التي تبذل لمواصلة العمل وحفظ الاستقرار. جاء ذلك خلال لقاء صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم مع مؤسسات المجتمع المدني النسائية صباح أمس (الإثنين) بقر المجلس، وذلك بهدف تبادل وجهات النظر بشأن دور مؤسسات المجتمع المدني النسائية وكيفية التعاون معها في ترسيخ اللحمة الوطنية من خلال الدور الريادي والهام لتلك المنظمات في مجال دعم التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

وقد ثمنت سموها مبادرة صاحب السمو الملكي ولي العهد الداعية إلى حوار وطني يجمع كل الأطراف في المجتمع، معتبرة ذلك فرصة سانحة ينبغي الاستفادة منها لاستكمال مسيرة الإصلاح

المنامة - بنا: أكدت قريبة عامل البلاد رئيسة المجلس الأعلى للمرأة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة ضرورة توحيد الصف في هذه الظروف الصعبة لحماية البحرين وحفظ أمنها واستقرارها، مقدمة التعازي والمواساة إلى جميع أهل البحرين ومن فقد عزيزاً عليه في الأحداث الأخيرة، وأسأت المولى عز وجل أن يتفهمهم برحمته ويهمم ذويهم والمبر والسوان.

وقالت صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم إنه "على رغم الألم الشديد الذي يشعر به الجميع تجاه الوضع الراهن، إلا أنه من الضرورة أن نغلب الحكمة في هذه المرحلة وأن يعمل الجميع

داعياً سموه الشباب إلى تحمل مسؤولياتهم بالحكمة للخروج من الأزمة

ناصر بن حمد يدعو الجميع للمشاركة في الحوار الوطني



• سمو الشيخ ناصر بن حمد

صاحب السمو الملكي نائب القائد الأعلى وان الحوار الشبابي يتمحور في مطالب شبابية في حد السقف والامكانيات وتغطي جميع المشاكل التي تهم الشباب الذين يمثلون أكثر من 60% من شعب البحرين لتجسير وتعمية الارضية لبدء الحوار حيث تم تشكيل لجان لايجاد طول للقضايا التي يواجهها شباب مملكة البحرين ومناقشتها في الاجتماعات القادمة. وحول دور الصندوق الوطني لدعم الشباب في مملكة البحرين الذي تم انشاؤه اثر توصية رفعتها مجموعة من الشباب الذين اجتمعوا للرد على دعوة سموه لاجراء حوار شبابي، اشار سمو الشيخ ناصر بن حمد الى ان تأسيس الصندوق يأتي ضمن الاتفاق الذي خرج به الاجتماع الشبابي وان محاوره كثيرة وتخص كل هموم الشباب وان دخله سيكون من الايرادات الحكومية او من الشركات الخاصة وسينضوي تحت مظلة المجلس الاعلى للشباب والرياضة، موضعا سموه انه على استعداد تام لدعم هذا الصندوق من اجل انجاحه.

المنامة - بنا: دعا رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة الشباب البحريني الى تحمل مسؤولياتهم بالحكمة للخروج من الازمة العالمية التي تشهدها المملكة وان الحل الوحيد هو الحوار والتناقص والتفاهم كشعب واحد حريص على بلده.

وقال سموه في تصريح خاص لموفد وكالة انباء البحرين ان على الجميع المشاركة في هذا الحوار الوطني الذي يوليه عامل البلاد صاحب الجلالة اهمية كبرى لاهتمامه بمشاركة كل الاطراف في طاولة الحوار وطرح الحلول المناسبة لانجاح هذه الغاية الوطنية والوقوف صفا واحدا والخروج من الازمة الحالية، مشيرا سموه الى ان الحوارات والمناقشات ستسفر في وقت قصير عن تحقيق أكثر المطالب والوصول الى بحرين افضل. وأوضح سمو الشيخ ناصر ان الحوار الشبابي الذي دعا اليه جاء دعما للحوار الذي اطلقه ولي العهد

تايلند ترحب بدعوات

الحوار الوطني في البحرين

المنامة - السفارة التايلندية: رحبت مملكة تايلند بالخطوات الايجابية التي اتخذتها مملكة البحرين بدعوة المعارضة والمظاهرين إلى الدخول في حوار وطني بمبادرة من ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة.

وأعلنت ضم صوتها إلى دول مجلس التعاون، واعتبرت ان الحوار أفضل وسيلة لتتيج إعطاء جميع البحرينيين فرصة المشاركة في عملية الإصلاح. وقالت ان ذلك يأتي انطلاقاً من أواصر الصداقة الجيدة التي تربط البلدين والشعبين الصديقين.